بلدية بيروت :
من العهد العثماني حتى الانتداب الفرنسي

زهير دبس

البلدية هي إدارة محلية منتخبة، تمارس صلاحيات يخولها إياها القانون ضمن نطاق جغرافي محدد، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.

عرفت بيروت أنماطاً من البلديات، من بينها ما يعود تاريخه إلى الحكم المصري، عرفت باسم "ديوان المشورة"، تولّى الأمور الإدارية فيها آنذاك محمود عزمي بيك، كما أشرف على إدارة شؤون المدينة لجنة مؤلفة من وجهاء العائلات والأعيان والتجار ضمت اثني عشر عضواً تم تعيينهم مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. كان "ديوان المشورة" بمثابة الحكومة المحلية لبيروت، إذ عُهد إليها النظر في الأموال الأميرية، وقضايا الملكية والقرارات المتعلقة بالصحة والاقتصاد والاغاثة والتنظيم، كما شكلت باكورة العمل البلدي في المدينة، وإن كانت هيكلته تمت بالتعيين وتحت تسميات مختلفة، إلا أنه أسّس لإطلاق بلدية بيروت في وقت لاحق.

تأسيس البلديات

يعود تأسيس أولى البلديات في لبنان الى الحقبة العثمانية، كان أولها بلدية دير القمر في العام ١٨٦٤ تلتها بلدية بيروت في العام ١٨٧٧ والبلديتان الآنفتا الذكر من أوائل البلديات في بلاد الشام، وقد تأسستا بموجب قرار صدر عن المتصرف داوود باشا تزامناً مع صدور قانون التنظيمات العثماني. توالى على رئاسة البلدية في بيروت عدد من أبناء المدينة، الذين نهضوا بأمورها ولبوا حاجات أهلها وفق ما ذكر مؤرخ البيارتة حسان الحلاق. أول رئيس لبلدية بيروت عبد الله بيهم العيتاني، وهو "الذي استضاف في بيته الذي يقع قرب "حاووس الساعتية" مقابل مبنى "ستاركو" حالياً، الأمير عبد القادر الجزائري، وكان مكتبه عبارة عن طراحة فوق حصيرة ومنضدة صغيرة عليها قلم ودواة حبر

.

انجازات واصلاحات

في العام ١٨٧٨ عين فخري بيك رئيساً للبلدية، أنجز في عهده تحسينات عدة طالت مختلف نواحي المدينة، أبرزها إصلاح مجاري المياه وترميم الطرق الرئيسية، وتنظيم الأسواق وزيادة مصابيح الإنارة فيها، وتوسيع المرفأ، وإنشاء البورصة، وإجراء إصلاحات في ساحة البرج وإزالة الأكواخ الخشبية من أطرافها وجوانبها. كما جرى في عهده إعداد غابة الصنوبر في بيروت لتصبح منتزه لأبناء المدينة.

تقدم فخري بك بطلب مصابيح من أوروبا كي يتم بواسطتها إنارة الساحة والحديقة، وقد تبرع بمبلغ ٤١٠٠٠ قرش لإنجاز المشروع الذي بلغت كلفته آنذاك ١٠٠٠٠٠ قرش. كما تم ترقيم الشوارع ووضع لوحات بأسماء كل منها لاعتمادها في عمليات إيصال "البوسطة" أي البريد. اتخذت البلدية في عهده سلسلة من التدابير لتنظيم السير في المدينة، ومنها عدم السماح للرجل الواحد بجر أكثر من ثلاثة حمير وأن لا يسير بها راكضاً، كما فرض على كل من يسوقها أن تكون بحوزته كفالة صاحب الحمير. إلى ذلك اتفق فخري مع رئيس شركة المياه على رش الطرق بالمياه صباحاً ومساءً على مساحة قدرها ١٥٠٠٠ متر طولاً وخمسة أمتار عرضاً بكلفة قدرها ١٥ بارة للمتر الواحد سنويًا.

تسببت استقالة فخري بك من منصبه في العام ١٨٨٠ في إثارة الفوضى في المدينة فتكدست النفايات وتصاعد الغبار من الطرقات، وشاع في حينه القول عن بلدية بيروت "إسم بلا جسم" بسبب غياب رئيسها.

التعويض على الفقراء من الأموال الخاصة

في العام ١٨٨٢ عين محي الدين بن عبد الفتاح آغا حمادة رئيساً للبلدية، وكان للمذكور الفضل في ترتيب ساحة السور ووضع حجر الأساس للسراي الكبير وتوسيع الطرقات والاهتمام بالبيئة والصحة العامة. وبعد استقالة المذكور أعيد تعيين محي الدين عمر بيهم العيتاني رئيساً للبلدية سنة ١٨٨٨، الذي ما لبث ان استقال احتجاجا على رفض التعويض على أصحاب الحقوق المتضررين جراء هدم سوق "الفشخة" فضلاً عن رفضه لما كان يقوم به اعضاء من المجلس البلدي بفرض رسوم جائرة على الفقراء، فتنحى عن منصبه وقام بالتعويض على الفقراء الذين غرموا من جيبه الخاص.

في العام ١٨٩٢، تولى عبد الله بيهم رئاسة البلدية، وقد أكمل المذكور مشروع توسيع طريق الفشخة في شارع ويغان، كما أشرف على تنظيم أبنية وشوارع داخل السور. في عهد الشيخ عبد القادر قباني الذي تولى رئاسة البلدية في العام ١٨٩٨ تم تدشين برج الساعة في ساحة القشلة (ساحة السراي الكبير) والسبيل الحميدي في ساحة السور.

في العام ١٩٠٦ انتخب عبد القادر الدنا رئيسًا لبلدية بيروت. في عهده تم تدشين "مدرسة الفنون والمهن (الصنائع) التي سميت "مكتب التجارة الصنائع الحميدي" وخصص جزء منها للحديقة التي أنشأت في ما بعد وأطلق عليها "حديقة الصنائع".

في العام ١٩٠٩، أنجز سليم علي سلام "أبو علي" الذي تولى رئاسة البلدية تحضير الانتخابات البلدية، وقد فاز برئاستها آنذاك منيح رمضان .

قانون بلدي مستمد من القانون الفرنسي

في العام ١٩١٢، وضع قانون للبلديات مستمدً من القانون الفرنسي ، أول رئيس للبلدية في عهد الانتداب الفرنسي هو بدر دمشقية الذي تولى الرئاسة لمدة سنة (١٩٢٣ -١٩٢٤) ، اهتم المذكور بالأمور الإنشائية والعمرانية وتخطيط الطرق والأرصفة، وانشاء الأقنية وإعادة ما تهدم من الجوامع والزوايا.

في عهد حسين الأحدب، (١٩٢٤ - ١٩٢٧) تم توسيع الطرقات واستملاك عقارات، وتخطيط وتوسيع شوارع المدينة، ومشروع بناء دار العجزة في الطريق الجديدة، ومحاربة الغش والفساد.

في عهد المحافظ سليم تقلا (١٩٢٨ - ١٩٣٥) أنجز تزفيت عدد من الطرقات في المدينة، وتم تنظيم أعمال الشركات الامتيازية وقضايا بيئية وإنمائية.

شهدت بلدية بيروت في عهد المحافظ كامل بك حمية (١٩٣٥ - ١٩٤١) إصلاحات عمرانية وإدارية ومعيشية من بينها تنظيم التزامات بعض شركات الخدمات العامة ومراقبة أسعار الخبز والرسوم البلدية وتوسيع دور الأيتام.

في عهد المحافظ شفيق الحلبي (١٩٤١ - ١٩٤٣)، اتخذت إصلاحات تتناسب مع الجمهورية الفتية آنذاك، تم ترتيب أوضاع دور السينما والفنادق والبانسيونات والمطاعم، كما وضعت خطط لتجميل العاصمة من بينها اصلاحات المهندس الفرنسي إيكوشار.

في العام ١٩٦٤، انعقد مؤتمر بلدي في فندق فينيسيا، برعاية وزير الداخلية آنذاك تقي الدين الصلح، حضره عدد كبير من الشخصيات السياسية والمحلية الفاعلة، وكان الهدف منه تعزيز اللامركزية الادارية عن طريق تفعيل دور البلدية في الإدارة والانماء المناطقي، حيث كان لدى المسؤولين نيّة حقيقية في التوصل إلى تحقيق ذلك.

بين الأمس واليوم

لم يختلف دور البلديات ووظائفها في عصرنا الراهن عما كانته إبان الحكم التركي وعهد الانتداب الفرنسي، وما تبينه اي مقارنة بين الوظائف والأدوار يظهر أن جوهر العمل البلدي هو نفسه وإن اختلفت هيكلية التنظيم، فالبلدية اليوم تتألف من سلطتين ، تقريرية قوامها أعضاء المجلس البلدي بمن فيهم الرئيس، وتنفيذية متمثلة برئيس البلدية ونائبه (باستثناء بلدية بيروت حيث يتولى المحافظ السلطة التنفيذيّة). حددت ولاية المجلس بست سنوات، ينتخب أعضاء المجلس البلدي الأهالي المسجلين في المحلة (المدينة أو البلدة أو القرية)، ويحدد القانون عدد الأعضاء نسبة إلى عدد الأهالي المسجلين. ينتخب الرئيس ونائبه أعضاء المجلس، وتخضع البلدية لرقابة القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية، وبالنسبة لبعض البلديات تخضع أيضًا لرقابة مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة.

وظائف البلديات اليوم هي نفسها ايضاً ومعظمها يتركز على تحسين حياة السكان ضمن نطاقها. تعتبر البلدية وفق ما ذكر وجهاً من وجوه اللامركزية الإدارية، وما يميز إحداها عن الأخرى هي الانجازات والاصلاحات التي تترسخ في الذاكرة الموثقة المكتوبة كما هو مصدر مادتنا هذه.

المراجع:
زياد سامي عيتاني
سهيل منيمنة
حسان حلاق